طبق الاصل

مؤيد نعمة

بعد هجمات لندن

اميركا تحصي نقاط ضعفها!

بقلم : فيليب جيلي
ترجمة: زينب محمد

بعد هجمات لندن صار احد الجسور الحديدية المهملة في جنوب شرق واشنطن يثير المخاوف الكبيرة والقلق الشديد لدى المتخصصين في مكافحة الارهاب، فهذا الجسر يشرف على شارع يقع على بعد خطوتين من الكابتول، وهو شبه مقفر، وتمر على الجسر يومياً الشاحنات التي تحمل مواد كيمياوية خطرة جداً في عربات صهريجية يعرفها الجميع، وتكفي سيارة مفخخة للاطاحة بالجسر وتعريض حياة (١٠٠) الف شخص الى الموت في اقل من ساعة بدءاً من نواب الكونغرس وقضاة المحكمة العليا المقيمين هناك. دفع هذا السيناريو الكارثي السيناتور الديمقراطي (جوزيف بيدن) الى تقديم مقترح قانون لمنع نقل المنتجات عالية السمية في مراكز المدن، وهو آخر تحذير من مجموعة طويلة من التحذيرات حول نقاط الضعف في الاجراءات الامنية الاميركية، حالات ضعف واضحة جداً فيها كثير من الواقعية قد تقدم افكاراً للارهابيين، ولم تثر محاولات لندن التعاطف الحقيقي فقط في الولايات المتحدة الاميركية بل طرحت استبطاناً سليماً حول استعدادها ازاء هذا النوع من الهجمات، وقد رفع مايكل شيرتون، وزير الامن الداخلي على الفور مستوى الانذار من اللون الاصفر الى الاحمر/عالي الخطورة، في محطات القطارات والميترو والباصات، ولكنه لم يشمل الخطوط الجوية، (وبدون اية معلومات نوعية صحيحة تشير الى هجوم وشيك) فانه كان يتحصن وراء المعنى العام لتبرير هذا الاجراء، وضاعفت دوائر الامن المحلية من عمليات التفتيش وتقوم بدوريات في محطات النقل العام في المدن الكبرى.

ويعترف الاميركيون بصعوبة ضمان أمن كل شبكة السكك الحديدية الاميركية البالغة (٢٢٥) الف كيلومتر ويجدون سببين للجدل بعد احداث لندن اولهما انه لم يصل شيء الى دوائرهم الاستخباراتية، فمكتب التحقيقات الفيدرالي والمخابرات المركزية الاميركية استغرقا بشكل مضطرب في ملفاتهما في محاولة للعثور على اثر أو انذار أو معلومة تكون قد افلتت منها، ولاسيما ان اتهامات خطيرة وجهت الى اولويات الحكومة في مكافحة الارهاب، منها انها اعطت جل اهتمامها واموالها للنقل الجوي واهملت الحلقات الاكثر عرضة للهجمات فمنذ محاولات (١١) ايلول عام (٢٠٠١) اضيفت (١٨) مليار دولار الى موازنة الامن الجوي مقابل (٢٥٠) مليون للنقل البري، وفي هذا العام فان (٩٠٪) من موازنة ادارة أمن النقل أي ٥,٥ مليار دولار يجب ان تعزز امن الطائرات والمطارات بينما خصصت بالكاد (١٠٠) مليون للبنى التحتية للسكك الحديدية، ويقدر المسؤولون عن هذا القطاع الحاجه الى (٦) مليارات دولار، واقترح السيناتور (بيدن) نفسه مضاعفة الموازنة بشكل فوري الى (١٢) مرة أي (١,٢) مليار دولار، ان (٢٦) مليون مسافر يومياً على قطارات الميترو، يعادل (١٦) مرة اكثر من المرور الجوي في الولايات المتحدة الاميركية، وبحسب (راند) حصل (١٨١) هجوماً ارهابيا في العالم على محطات النقل العام خلال (١٥) عاماً.

ولايتوقف قلق الخبراء الاميركيين عند هذا الحد، إذ أن مليار دولار استثمرت بالكاد حتى الان في ضمان أمن (١٠٣) مفاعلات نووية في البلاد موزعة على (٦٤) موقعاً، وفي تقرير علمي نشر في الشهر الماضي وضع في المقدمة ضعف الانظمة المعلوماتية المتعلقة بشبكات الكهرباء وانظمة تنقية وتوزيع المياه والسدود والمصافي، وحددت وكالة حماية البيئة في اميركا (١٢٣) شركة كيمياوية تشكل تهديداً كامناً في (٢٤) ولاية اميركية، واعتبر جزء من نيوجيرسي، بين (نيت ورك) وميناء اليزابيث انه اخطر مكان في الولايات المتحدة الاميركية، حيث يقطن هناك (١٢) مليون شخص وسط مئات الاهداف المحتملة، وتبدو المطارات ايضاً من بين الحلقات الضعيفة وبموجب تقرير صادر عن الكونغرس الاميركي، فان ١١٪ فقط من المستوردين.

الذين يبلغ عددهم (٤٣٥٧) يحملون اوراقاً رسميه قانونية وصحيحة، لدى الكمارك، أما بخصوص برنامج السيطرة المعمول به في التعاون مع (٣٦) مطاراً أجنبياً فقد انتهى الى تفتيش مايقل عن (١٨٪) من الحاويات التي تعتبر عاليه الخطورة وفي واشنطن وضعت البلدية مرسوماً ضد نقل العربات الخطرة، غير ان الناقلين وبدعم من ادارة بوش، قدموا احتجاجاً ضد هذا الاجراء لدى المحاكم.

عن / لوفيفارو

هل مازالت باكستان مدرسة للمتطرفين؟

بقلم : سامنيا أحمد واندرو ستروليين
ترجمة : عبد علي سلمان

على الرغم من ان التحقيقات بشأن الهجومات الارهابية التي وقعت في لندن لا تزال في مراحلها الاولى، الا انه بات من الواضح الان، ان واحداً على الاقل من الانتحاريين قصد مؤسسة تعليمية أو (مدرسة) في باكستان، وعلى اولئك الغربيين الذين وثقوا بوعود الرئيس برويز مشرف بانه سيزيل المدارس الدينية ذات الطابع القتالي ان يراجعوا حساباتهم.

فقد قضى شاه زاد تنوير الذي تقول الشرطة بانه قتل ستة اشخاص ثم قتل نفسه في القطار الدائري في السابع من تموز، اربعة اشهر في مدرسة تشير التقارير الى انها تدار من قبل مجموعة قتالية تدعى (لاشكار طيبة) في لاهو في باكستان وتعمل المدرسة والمنظمة بحرية على الرغم من الحظر الرسمي منذ عام ٢٠٠٢ على نشاطيهما.

وقد اصبحت العلاقة بين نظام التعليم الديني الباكستاني والمنظمات الارهابية العالمية محط التدقيق مباشرة بعد احداث (أيلول ٢٠٠١، وبسبب من الضغط الذي احس به الرئيس مشرف فقد وعد في مقابلة تلفزيونية بان سيضع جملة مقاييس يتم على اساسها مقاتلة المتطرفين ومن ضمنها جعل المدارس تسير ضمن الخط العام للدولة، والزم مشرف نفسه بتسجيل المدارس الدينية المتزايدة والتي انشئت بسبب اخطاء غير مقصودة في اللوائح الرسمية مع ادارات تمويلها ووضع مقاييس لمناهج التعليم فيها، وقد رحب العالم بهذه الوعود، ولكن القليل من تأكد ان كانت هذه الوعود قد تحققت ام لا، وقد اصبحت هناك الان مقوله تقليديه في الولايات المتحدة تقول ان مشرف عمل كل مايستطيع لمحاربة الارهاب.

وهذه النظرة التي ترى ان الامور جيدة في باكستان قد تعززت بتقرير مصرفي مالي، يدعي وبصورة تناقض الأدلة المتوفرة ان قطاع المدارس الدينية هو اقل من التقديرات السابقة وان هذه المدارس لاتشكل مصدر تهديد، لكن احداث لندن في ٧/٧ اثبتت ان كل التحليلات كانت خاطئة بصورة قاتله، فالمتطرفون الجهاديون مازالوا يتلقون دروسهم في المدارس الراديكالية في باكستان، ومازالت المواعظ في هذه المدارس ذات طابع طائفي ماكر يثير العنف الطائفي الذي يهدد الاستقرار في باكستان، وعلى مايبدو فان الكره الذي تبثه هذه المدارس قد تكاثر للحد الذي اريقت الدماء فيه في المدن الغربية، ولم يتحقق شيء من وعود مشرف ولم تضع حكومته العسكرية برنامجاً لتسجيل المدارس ومعرفة مصادر تمويلها أو السيطرة على مناهجها الدراسية برغم وجود (مدارس نموذجية) لغرض الاستهلاك الاعلامي الغربي.

ويشكل المتطرفون مانسبته ١٥٪ من المدارس الدينية في باكستان وهي تتمتع بكامل الحرية في ضخ خريجيها الراديكاليين، واذا ماتبين في نهاية الأمر ان كانت هذه المدارس هي جزء من تفجيرات لندن ام لا فان مدرسة (لاشكار طيبة) هي مثال جيد لفشل حكومة مشرف في كبح المقاتلين المتطرفين، وهي قد تشكلت بواسطة قدامى المحاربين العرب في افغانستان في ١٩٨٨ وقد ناصرت هذه المجموعة الجهاد ضد الهند في كشمير، وحين تم حظر هذه الجماعة عمدت الى ابدال اسمها الى جماعة الدعوة واستمرت بالقيام بفعالياتها بما في ذلك تشجيع الجهاد في كشمير وادعت وبصورة علنية عن مسؤوليتها عن هجمات ارهابية، وتم احتجاز قائد هذه الجماعة حافظ سعيد بصورة احترازية مؤقتة وفق قوانين التحفظ في باكستان وليس وفق قوانين مكافحة الارهاب الصارمة، وبعد فترة وجيزة تم اطلاق سراحه.

وفضلاً عن هذه الجماعة هناك مجموعة (جند الصحابه) و (جيش محمد)، وعلى مايبدو فان هذه المجاميع تمتلك حصانة من القانون، وعدم قيام مشرف بتصرف ضد المتطرفين ومدارسهم لايثير الدهشة الا نادراً ذلك انه بحاجة للاحزاب الدينية لدعم دكتاتوريته العسكرية بالضد من القوى الديمقراطية الباحثة عن مضاد لانقلابه العسكري عام ١٩٩٩، ويحتفظ الراديكاليون بسبلهم لنشر افكارهم النضالية ذلك انهم الظهير الحامي الاساسي للمجاهدين مثل جمعية العلماء الاسلامية والجامعة الاسلامية وهما حزبان سياسيان لهما دور بارز واساسي في تشكيل شخصية مشرف، واولئك الذين لايزالون يحاولون الدفاع عن سجل مشرف في مقاتلة المتشددين في السنوات الاخيرة سيشيرون الى ان باكستان قتلت واسرت نحو (٦٠٠) عضو من القاعده في عام ٢٠٠١، لكن مع هذه المدارس الكثيرة التي لم تمس فان السؤال الذي يتبادر الى الذهن بصورة تلقائية هو ماتسرب من مذكرة داخلية كتبها دونالد رامسفيلد في اكتوبر عام ٢٠٠٣ حيث قال، هل ان عدد الارهابيين الذين نقتلهم أو نأسرهم أو نردعهم بالقودة أو نثنيهم عن عزمهم في يوم واحد هو اكثر من عدد الارهابيين الذين تقوم المدارس الدينيه ورجال الدين بتجنيدهم وتدريبهم وتوظيفهم ضدنا في اليوم نفسه؟، ولحين اصلاح المدارس الدينية في باكستان حقيقة فان الجواب على سؤال رامسفيلد هو، كلا،!

عن : الواشنطن بوست

قنابل وكتب ودولارات!

بقلم جويل كوهين وديفيد بلووم
ترجمة : سلام كبة

إن التعليم لا يقل أهمية عن القوة العسكرية كعنصر أساسي لازم لتوفير الأمن، ذلك أنه يساعد العالم على المستوى الفردي وعلي مستوى المجتمعات علي الإفلات من عواقب الفقر الواسع الانتشار، والنمو السكاني المتسارع، والمشاكل البيئية، والمظالم الاجتماعية. فضلاً عن ذلك فإن التعليم يعمل علي دعم رأس المال الاجتماعي والثقافي، الذي يسهم بدوره في تعزيز أنظمة الحكم القوية المستقرة. كما يؤدي التعليم إلي تحسين صحة الإنسان وزيادة متوسط الأعمار، وتقليص معدلات المواليد.

وبعيداً عن هذه الفوائد الواضحة، فقد اكتسب التعليم مكانة مقبولة علي نطاق واسع باعتباره التزاماً إنسانياً وحقاً أساسياً من حقوق الإنسان.

لكن هذا الحق غير مكفول لنحو ٢٨٪ من الأطفال الذين بلغوا سن المدرسة ولكنهم لم يلتحقوا بالمدارس. أغلب هؤلاء الأطفال يجهلون مبادئ القراءة والكتابة ويعيشون في فقر مدقع. كما أن الغالبية العظمي من هؤلاء الأطفال من الإناث. ومن بين كل أربعة أطفال يلتحقون بالتعليم الأساسي في الدول النامية يتسرب واحد منهم في الأقل قبل أن يتعلم القراءة والكتابة. ومما يزيد الطين بلة أن الالتحاق بالمدارس لا يعني بالضرورة الحضور، والحضور لا يعني بالضرورة التحصيل، والتحصيل لا يعني بالضرورة التعليم الجيد.

في عام ٢٠٠٠ تعهد المجتمع الدولي بتوفير التعليم الأساسي علي مستوى العالم بحلول عام ٢٠١٥، لكن الواقع الفعلي يؤكد أن العديد من الدول الفقيرة بعيدة تمام البعد عن القدرة علي تحقيق هذا الهدف. ووفق المعدل الحالي للتوسع في التعليم، فإن عدد الأطفال الذين سيتغيبون عن التعليم الأساسي في عام ٢٠١٥ سيصل إلي نحو ١١٨ مليون طفل، وضعف هذا العدد تقريباً من الأطفال لن يلتحقوا بالتعليم الثانوي.

وطبقاً لتقديرات البنك الدولي ومنظمة اليونيسيف ومنظمة اليونسكو فإن توفير التعليم الأساسي علي مستوى العالم بحلول عام ٢٠١٥ يتطلب إنفاقاً سنوياً يتراوح بين ٦,٥ إلي ٣٥ مليار دولار أمريكي، علاوة علي المبلغ الذي تنفقه الدول النامية كل عام علي التعليم الأساسي والذي يصل إلى نحو ٨٢ مليار دولار. ولسوف تكون هذه الاعتمادات المالية ضرورية لإنشاء المدارس، وتوفير المدرسين وتدريبهم، وتدبير المواد والمعدات، والإنفاق على الإدارة والتقييم.

وطبقاً لنتائج المشروع الذي دام خمس سنوات والذي تولينا قيادته في الأكاديمية الأمريكية للآداب والعلوم، فإننا نرى أن هدف توفير التعليم الأساسي على مستوى العالم ليس بالهدف الطموح إلي الدرجة الكافية: فينبغي علي العالم أن يطمح إلي توفير التعليم الثانوي عالي الجودة علي مستوى العالم، فضلاً عن توفير التعليم الأساسي. ذلك أن الدول النامية تنفق نحو ٩٣ مليار دولار سنوياً علي التعليم الثانوي. وإذا ما تبنينا توجهاً تدريجياً منذ الآن وحتي عام ٢٠١٥، فإن التكلفة السنوية الإضافية اللازمة لتوفير التعليم الثانوي لكل أطفال العالم سوف تتراوح على الأرجح بين ٢٧ مليار إلى ٣٤ مليار دولار.

إن إيجاد المساحة اللازمة لاستيعاب التحاق الأطفال بالتعليم الثانوي علي مستوى العالم سوف يتطلب استثمارات ضخمة. ولسوف تعمل هذه الاعتمادات المالية علي أفضل تقدير علي تخفيف وليس إزالة أشكال التفاوت العالمي في القدرة علي الالتحاق بالتعليم وفي جودة التعليم ذاته. وهذه الاعتمادات لا تتضمن التكاليف اللازمة لإدخال تحسينات أخرى لازمة لتشجيع الأطفال على الذهاب إلي المدرسة، مثل الوجبات، والمعونات الخاصة برسوم التعليم، وتوفير معلمين أكثر نشاطاً وفعالية وأفضل اطلاعاً. كما أنها لا تتضمن التكاليف الضرورية لتحسين قدرة الحكومات المحلية على جمع البيانات وفرض الإصلاحات التعليمية والإشراف على تنفيذها.

وعلى الرغم من أن توفير المزيد من المال أمر ضروري لا غني عنه، إلا أنه لا يكفي في حد ذاته. ذلك أن الحواجز الثقافية في بعض المناطق من العالم تمنع تعليم البنات أو الأقليات سواء الأقليات على أساس اللغة أو الدين أو العرق. كما أن الإرادة السياسية اللازمة لتوسعة وإصلاح التعليم على مستوى العالم من الصعب أن تتوفر في دول العالم الأكثر ثراء.

إن ضمان التعليم عالي الجودة لكل الأطفال يتطلب طرح الأهداف التعليمية لمناقشة مفتوحة، والالتزام الدولي بتحسين فعالية التعليم وكفاءته الاقتصادية، وإدراك الحاجة إلي توفير التعليم الثانوي لكل الأطفال، والاعتراف بوجود الفوارق القائمة في العملية التعليمية والحاجة إلى تكييف السياسات الخاصة بالمعونات بحيث تتناسب مع البيئة المحلية لكل منطقة من مناطق العالم.

لن يتسنى لنا إنجاز أي من هذه المهام قبل تكميل التمويل الذي تستطيع الدول النامية توفيره بالفعل. إن العالم بل وحتى الولايات المتحدة بمفردها يمتلك القدرة على توفير الاعتمادات المالية الإضافية اللازمة. ومع اجتماع زعماء مجموعة الثماني في اسكتلندا فمن الصعب أن نتخيل اتفاقهم على استثمار أفضل من الاستثمار في التعليم لصالح مستقبلنا المشترك.

> بعد القائمة التكميلية الطارئة بمبلغ ٨٢ مليار دولار أمريكي لتمويل العمليات العسكرية الأمريكية في العراق وأفغانستان، تجاوز إنفاق الولايات المتحدة علي القوة العسكرية المبلغ الإجمالي اللازم سنوياً لتوفير التعليم الأساسي والثانوي لكل طفل على ظهر كوكب الأرض ولمدة عقد من الزمان. من الواضح أن القضية هنا ليست ما إذا كان توفير التعليم علي مستوى العالم أمراً في الإمكان أن يتحقق، بل إن القضية الحقيقية هي ما إذا كان بوسع أمريكا والعالم تحمل العواقب المترتبة علي تجاهل الفوائد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية التي يستطيع العالم أن يجنيها من خلال توفير التعليم لنحو ٣٨٠ مليون طفل علي مستوى العالم ممن بلغوا سن التعليم ولم يلتحقوا بالمدارس.